وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 17 مايو 2023

أخبار الطاقة

النفط يمدد مكاسبه مع إندلاع حرائق الغابات الكندية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط لليوم الثاني أمس الثلاثاء، حيث قدمت الولايات المتحدة خططا لشراء النفط للاحتياطي البترولي الاستراتيجي دعما، مع اندلاع حرائق الغابات في كندا مما أثار مخاوف بشأن الإمدادات.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1 سنت، أو 0.1 ٪، إلى 75.24 دولارا للبرميل بحلول الساعة، بينما سجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 71.1 دولارًا للبرميل، منخفضًا 1 سنت، أو 0.01 ٪. وارتفع كلا المؤشرين القياسيين بأكثر من 1 ٪ يوم الاثنين، عاكسين بذلك سلسلة خسائر استمرت 3 جلسات.

وقالت وزارة الطاقة الأميركية يوم الاثنين إنها ستشتري ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام لاحتياطي البترول الاستراتيجي لتسليمه في أغسطس، وطلبت تقديم العروض بحلول 31 مايو.

وقال توشيتاكا تازاوا، المحلل في شركة فوجيتومي للأوراق المالية المحدودة: «حصلت السوق على دفعة من التوقعات بأن إعادة شراء الولايات المتحدة للنفط للاحتياطي الاستراتيجي ستستمر إذا انخفضت أسعار خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 70 دولارًا للبرميل أو دونها». وقال: «كان وراء المكاسب أيضا عمليات البحث عن الصفقات من قبل بعض المستثمرين بعد الانخفاضات الحادة الأخيرة».

في الأسبوع الماضي، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت وغرب تكساس الوسيط للأسبوع الرابع على التوالي بسبب مخاوف من ركود الولايات المتحدة ومخاطر التخلف عن السداد التاريخي للديون الحكومية في أوائل يونيو. وسجلت آخر مرة سلسلة مماثلة من الانخفاضات الأسبوعية في سبتمبر 2022.

ومع ذلك، تلقت أسعار النفط يوم الثلاثاء دعماً من مخاوف الإمدادات الناجمة عن حرائق الغابات في كندا، وأجبرت الحرائق المنتشرة في ألبرتا بكندا أكثر من 30 ألف شخص على ترك منازلهم في وقت ما وأغلقت

ما لا يقل عن 319 ألف برميل من النفط المكافئ يوميًا، أو 3.7 ٪ من الإنتاج الوطني.

ويمكن أن تتقلص إمدادات الخام العالمية أيضًا في النصف الثاني، حيث قد تخطط أوبك + -منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء من بينهم روسيا- لتخفيضات إضافية للإنتاج.

من ناحية أخرى، أظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة أن إنتاج النفط الأميركي من أكبر سبعة أحواض صخرية من المقرر أن يرتفع في يونيو إلى أعلى مستوى على الإطلاق، وأظهرت وثيقة تخطيط داخلية أن الإدارة الجديدة لشركة الطاقة الفنزويلية الحكومية بدفسا تتوقع زيادة إنتاج النفط في البلاد إلى 1.17 مليون برميل يوميًا بحلول نهاية العام مع زيادة أنشطة التكرير والاستكشاف.

وبحسب فاينانس ياهو المباشر، ارتفع النفط يوم الثلاثاء، مع سعي الولايات المتحدة للنفط للحصول على احتياطيات استراتيجية، لكن المخاوف تتزايد بشأن التعافي الاقتصادي الصيني، حيث ارتفع غرب تكساس الوسيط نحو 72 دولارًا للبرميل بعد أن أغلق على ارتفاع بنسبة 1.5 ٪ يوم الاثنين.

وقالت وزارة الطاقة إن الولايات المتحدة طلبت عطاءات لما يصل إلى ثلاثة ملايين برميل من الخام الحامض لاحتياطيها البترولي الاستراتيجي، ومن المقرر أن يتم التسليم في أغسطس والإعلان عن العقود في يونيو.

ونما الإنفاق الاستهلاكي والنشاط الصناعي في الصين بوتيرة أبطأ مما كان متوقعًا في أبريل، مما أضاف إلى الإشارات على أن الانتعاش بعد سياسة صفر كوفيد يفقد الزخم. ومع ذلك، تم الاحتفاظ بمعالجة الخام بالقرب من السجل.

وقال وارن باترسون، رئيس إستراتيجية السلع في شركة في ان جي، إن شراء احتياطي البترول الاستراتيجي، رغم صغره نسبيًا، يشير إلى أن الولايات المتحدة تبدو جادة بشأن إعادة ملء الاحتياطي بعد شكوك في الأشهر الأخيرة. وكان الإنتاج الصناعي الصيني مخيباً للآمال، لكن أرقام النفط كانت «بناءة للغاية».

وانخفض النفط بنسبة 11 ٪ هذا العام مع تعافي الصين الضعيف والركود الأميركي المحتمل الذي يلقي

بثقله على توقعات الطلب. كما أن المحادثات الجارية بشأن حد الدين الأميركي تثير قلق الأسواق، حيث قالت وزيرة الخزانة جانيت يلين إن الأمة تدفع بالفعل ثمن عدم رفع السقف بعد.

فيما دفع تجدد حرائق الغابات في ألبرتا عمال الحفر إلى تعليق بعض الإنتاج، حيث حذر المسؤولون من تدهور الظروف في المستقبل. وفي عام 2016، اجتاحت الحرائق المقاطعة الكندية وأوقفت أكثر من مليون برميل من الإنتاج.

ومن المقرر أن تصدر وكالة الطاقة الدولية تقريرها الشهري في وقت لاحق من يوم الثلاثاء، لتزويد السوق بلمحة عن توقعات العرض والطلب. ومن المتوقع أيضا بيانات الصناعة عن مخزونات الولايات المتحدة.

وقرر البيت الأبيض بالفعل شراء 3 ملايين برميل من النفط للاحتياطي في أغسطس، حيث تطالب الولايات المتحدة بعطاءات لإعادة تلك القدرة برميل من النفط الخام الحامض لإعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي المستنفد.

ولفت محللو فاينانس لايف، إلى طلب وزارة الطاقة الأميركية يوم الاثنين حول عمليات التسليم في مخزون الطوارئ الحكومي المخطط لها في أغسطس، مع الإعلان عن الجوائز في يونيو. وتمثل هذه الخطوة المحاولة الثانية للوكالة لبدء تجديد احتياطي البترول الاستراتيجي بعد أن أطلقت أكثر من 200 مليون برميل العام الماضي، وذلك جزئيًا للحد من ارتفاع أسعار الطاقة.

وأدى الإعلان إلى ارتفاع العقود الآجلة للنفط الأميركي 0.5 ٪ لتتجاوز 71 دولارًا للبرميل. وكان تجار النفط يراقبون عن كثب بحثًا عن أي مؤشر على أن الحكومة ستبدأ في إعادة ملء الاحتياطي، حيث إن مشترياتها ستؤدي إلى تشديد السوق.

وهناك طلب مرتفع بالفعل على درجات الخام عالية الكبريت التي تطلبها وزارة الطاقة مع خفض أوبك + للإنتاج. وقد يؤدي أي سحب إضافي على البراميل المحلية إلى ارتفاع أسعار النفط، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار البنزين في منتصف موسم القيادة الصيفي.

وقالت وزارة الطاقة في بيان إنها تخطط «لإعادة شراء الخام بسعر أقل من متوسط نحو 95 دولاراً للبرميل الذي تم بيعه به في عام 2022، مع تعزيز أمن الطاقة من خلال توفير اليقين للصناعة بطريقة تساعد على التشجيع القريب والعرض على المدى». وأضافت الوزارة أنها تخطط لشراء المزيد من النفط في وقت لاحق من العام الجاري.

في وقت، قالت إدارة بايدن الخريف الماضي إن الهدف هو إعادة ملء الاحتياطي عندما كانت الأسعار عند أو أقل من 67 إلى 72 دولاراً للبرميل، وألغت وزارة الطاقة محاولة سابقة لإعادة ملء المخزون من خلال شراء 3 ملايين برميل أخرى في يناير بعد أن قالت الوكالة إن العروض التي تلقتها إما باهظة الثمن أو لا تفي بالمواصفات الأخرى.

بالإضافة إلى عمليات الشراء المباشرة، قالت الوكالة إن جزءًا من استراتيجيتها لإعادة تعبئة الاحتياطي يتضمن عودة النفط من التبادلات السابقة، وتجنب «المبيعات غير الضرورية التي لا علاقة لها بانقطاع الإمدادات»، وألغت الوزارة بنجاح نحو 140 مليون برميل من مبيعات النفط التي أقرها الكونغرس العام الماضي. وبحسب بيانات وزارة الطاقة، يضم الاحتياطي حالياً قرابة 360 مليون برميل من النفط، أي نحو نصف طاقته الإجمالية.

وقالت وزيرة الطاقة الأميركية جينيفر جرانهولم إن الإدارة تريد إعادة ملء احتياطي النفط وسط انتقادات من الجمهوريين الذين اتهموا البيت الأبيض باستخدام إمدادات الطوارئ لمكافحة ارتفاع أسعار البنزين قبل انتخابات التجديد النصفي العام الماضي.

وقالت انفيستنق دوت كوم، النفط يرتد مع بدء الولايات المتحدة في إعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي، حيث ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، ممتدةً المكاسب التي حققتها في الجلسة السابقة حيث أكدت الحكومة الأميركية خططها لبدء إعادة تعبئة احتياطي البترول الاستراتيجي الذي تم سحبه بشدة، والذي أرسل إشارة شراء إلى الأسواق.

وتأتي هذه الخطوة بعد أن دفعت إدارة بايدن الاحتياطي الاستراتيجي إلى أدنى مستوى له منذ عام 1983

خلال العام الماضي في محاولة لخفض أسعار الوقود القياسية التي حفزها الصراع بين روسيا وأوكرانيا، في حين أن التراجع كان يعمل على النحو المنشود، مما أدى إلى انخفاض أسعار البنزين في الولايات المتحدة بشكل كبير.

وقالت وزارة الطاقة أيضًا إنها ضمنت إلغاء 140 مليون برميل من المبيعات التي طلبها الكونغرس من احتياطي البترول الاستراتيجي على مدى السنوات الأربع المقبلة. وفرت هذه الخطوة ارتيادًا كبيرًا لأسعار النفط، التي تضررت بفعل المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي خلال الأسابيع الأربعة الماضية.

كما تلقت أسعار النفط دعما من احتمالية تقلص الإمدادات، حيث أشارت تقارير عن حرائق غابات في كندا إلى اضطرابات محتملة في تدفقات النفط من أميركا الشمالية، ويأتي هذا مع تحسن الطلب على الوقود بفضل موسم الصيف في الولايات المتحدة.

ولكن من ناحية أخرى، لا تزال العوامل التي أدت إلى موجة من الخسائر لأربعة أسابيع في أسعار النفط قائمة، وظلت الأسواق في حالة توتر حيث أظهرت بيانات يوم الثلاثاء أن الإنتاج الصناعي الصيني ومبيعات التجزئة نما بوتيرة أبطأ من المتوقع في أبريل، مما يشير إلى انتعاش اقتصادي مذهل في أكبر مستهلك للنفط في العالم.

كما أدت القراءة الضعيفة إلى الحد من المكاسب الأكبر في أسعار النفط اليوم. وأظهرت القراءات الاقتصادية الأخيرة أن أكبر الاقتصادات في العالم ومستهلكي النفط في حالة تباطؤ، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى إعاقة الطلب على النفط في وقت لاحق من هذا العام.

كما برزت المخاوف من تشديد الشروط النقدية الأميركية هذا الأسبوع بعد أن حذر العديد من رؤساء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الإقليمي من أن البنك قد يفعل المزيد على الأرجح لمكافحة التضخم اللزج.

صادرات روسيا النفطية تسجّل أعلى مستوى وانتعاش مبيعات وقود السفن

الرياض

ارتفعت الصادرات النفطية من روسيا في أبريل إلى أعلى مستوياتها منذ غزو أوكرانيا، لتتعزز العائدات بنسبة 1,7 مليار دولار رغم العقوبات الغربية، بحسب ما ذكرت الوكالة الدولية للطاقة.

وأفادت المنظمة التي تتخذ من باريس مقرا أن الصادرات الروسية ازدادت بخمسين ألف برميل يوميا إلى 8,3 ملايين برميل يوميا الشهر الماضي، مقدّرة بأن البلاد لم تنفّذ بالكامل تهديدها خفض الإنتاج بشكل كبير.

وقالت المنظمة في تقريرها الشهري عن سوق النفط «قد تكون روسيا بالتأكيد تزيد الكميّات للتعويض عن العائدات التي تمّت خسارتها».

وارتفعت عائدات تصدير النفط في البلاد بـ1,7 مليار دولار لتصل إلى 15 مليار دولار في أبريل. لكن الرقم أقل بنسبة 27 في المئة من ذاك المسجّل في الشهر ذاته عام 2022. وتراجعت الإيرادات الضريبية الروسية من قطاع النفط والغاز التابع لها بنسبة 64 في المئة من عام لعام، بحسب ما أضافت الوكالة.

وحددت بلدان مجموعة السبع الغنية وأستراليا سقفا على أسعار مشتقات البترول الروسية والخام بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي في مسعى لحرمان موسكو من مصدر تمويل رئيسي لحربها على أوكرانيا. كما فرض الاتحاد الأوروبي تدابير حظر على الصادرات النفطية الرئيسية للبلاد. وردا على ذلك، هددت روسيا بقطع الإمداد عن الدول والشركات التي تلتزم بفرض سقف على الأسعار.

كما أعلنت خفضا للإنتاج قدره 500 ألف برميل يوميا بينما وافق حلفاؤها في مجموعة «أوبك بلاس» للبلدان المنتجة للنفط، بما فيها السعودية، على خفض الإنتاج أيضا.

وذكرت الوكالة الدولية للطاقة أن إنتاج الخام الروسي بقي «ثابتا إلى حد كبير» في أبريل عند 9,6 مليون برميل يوميا وبأن على البلاد خفض 300 ألف برميل إضافي يوميا في مايو.

وأوضحت «يبدو أن لدى روسيا مشاكل قليلة في العثور على جهات ترغب بشراء منتجاتها من النفط والخام في كثير من الأحيان على حساب أعضاء آخرين في أوبك بلاس في سوق ذي مستويين ظهر منذ دخلت إجراءات الحظر حيّز التطبيق».

وقالت الوكالة إن الصين والهند تساهمان في حوالى 80٪ من وجهات تصدير الخام الروسي.

ويتوقع بأن يزيد تخلي الصين عن قيود كوفيد التي فرضت على مدى ثلاث سنوات تقريبا الطلب على النفط هذا العام مع رفع الوكالة الدولية للطاقة توقعاتها بـ2,2 مليون برميل يوميا إلى معدل 102 مليون برميل يوميا. ويعد ذلك أعلى من التوقعات السابقة بمئتي ألف برميل يوميا.

وأكدت أن «تعافي الطلب الصيني يواصل تجاوز التوقعات مع تسجيل البلاد رقما قياسيا في مارس» بلغ 16 مليون برميل يوميا.

إلى ذلك أظهرت أحدث بيانات منطقة الفجيرة للصناعة البترولية (فوز) أن مبيعات وقود السفن تعافت في أبريل نيسان في ميناء الفجيرة الإماراتي بعد تراجعها إلى مستويات قياسية في مارس.

وتوفر مبيعات وقود السفن في الفجيرة مقياسا لمعنويات سوق الشحن في الشرق الأوسط إذ تعد الفجيرة ثالث أكبر ميناء للتزود بوقود السفن في العالم ومركزا رئيسيا لنقل ومزج المنتجات النفطية.

وارتفعت الكميات الإجمالية لوقود السفن، باستثناء زيوت التشحيم، إلى 596330 مترا مكعبا (نحو 591 ألف طن) في أبريل نيسان، وذلك وفقا لبيانات من منطقة الفجيرة للصناعة البترولية نشرتها خدمة ستاندرد اند بورز جلوبال كومودیتي إنسايتس لبيانات الطاقة.

وانتعشت مبيعات وقود السفن في أبريل نيسان 6.5 بالمئة على أساس شهري، وإن كانت أقل بنسبة 10.3 بالمئة مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.

وكان الانتعاش مدفوعا بمبيعات قوية للوقود عالي الكبريت، والتي تعافت بنسبة 56.6 بالمئة على أساس شهري لتصل إلى 126943 مترا مكعبا (نحو 126 ألف طن).

وفي الوقت نفسه، بلغ إجمالي مبيعات الوقود منخفض الكبريت في أبريل نيسان 469387 مترا مكعبا (نحو 465 ألف طن)، بانخفاض اثنين بالمئة عن الشهر الماضي.

وبذلك بلغت الحصة السوقية للوقود منخفض الكبريت 79 بالمئة والوقود عالي الكبريت 21 بالمئة في أبريل نيسان مقابل 86 بالمئة و14 بالمئة على الترتيب في مارس آذار.

لكن مصادر تجارية في دبي قالت إن الطلب الإجمالي على وقود السفن في الفجيرة ضعيف في شهر مايو أيار الجاري حتى الآن.

وانخفضت أسعار الوقود البحري بنسبة 0.5 بالمئة كبريت المسلم في في مايو أيار إلى علاوة سعرية من رقم واحد فوق أسعار الشحن القياسية في سنغافورة.

وانتعش الطلب في سنغافورة، أكبر مركز للتزود بالوقود السفن في العالم، في مارس آذار وأبريل نيسان إذ سجلت طلبات السفن للتزود بالوقود أعلى مستوياتها في عامين.

وارتفع النفط لليوم الثاني في بداية التعاملات، إذ تلقت الأسعار دعما من خطط الولايات المتحدة لشراء النفط للاحتياطي البترولي الاستراتيجي بينما تندلع حرائق غابات في كندا مما زاد من مخاوف الإمدادات.

صعدت العقود الآجلة لخام برنت 31 سنتا أو 0.4 بالمئة إلى 75.54 دولار للبرميل بحلول الساعة 0043 بتوقيت جرينتش، بينما سجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 71.38 دولار للبرميل بارتفاع 27 سنتا

أو 0.4 بالمئة.

ارتفع كلا المؤشرين القياسيين بأكثر من واحد في المئة أمس الاثنين، لينهيا سلسلة خسائر استمرت ثلاث جلسات.

وقالت وزارة الطاقة الأمريكية إنها ستشتري ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام لاحتياطي البترول الاستراتيجي للتسليم في أغسطس آب، وطلبت تقديم العروض بحلول 31 مايو أيار.

قال توشيتاكا تازاوا، المحلل في فوجيتومي سيكيوريتيز «حصلت السوق على دفعة من التوقعات بأن إعادة شراء الولايات المتحدة للنفط للاحتياطي الاستراتيجي ستستمر إذا انخفضت أسعار خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 70 دولارا للبرميل أو دونه».

وأضاف «من أسباب المكاسب أيضا تصيد بعض المستثمرين للصفقات بعد الانخفاضات الحادة الأخيرة».

في الأسبوع الماضي، تراجعت العقود الآجلة لخامي برنت وغرب تكساس الوسيط للأسبوع الرابع على التوالي بسبب مخاوف الركود في الولايات المتحدة ومخاطر تخلفها عن سداد الديون الحكومية في أوائل يونيو حزيران لأول مرة في تاريخها. وكانت آخر مرة تسجل فيها العقود الآجلة سلسلة مماثلة من الانخفاضات الأسبوعية في سبتمبر أيلول 2022.

ومع ذلك، تلقت أسعار النفط دعما من مخاوف الإمدادات الناجمة عن حرائق الغابات في كندا. فقد أجبرت الحرائق المنتشرة في ألبرتا بكندا أكثر من 30 ألف شخص على ترك منازلهم وأوقفت إنتاج ما لا يقل عن 319 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا، أو 3.7 بالمئة من الإنتاج الوطني.

ويمكن أن تتقلص إمدادات الخام العالمية أيضا في النصف الثاني من العام، في ظل تخطيط تجمع أوبك+، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، لتخفيضات إضافية للإنتاج.

من ناحية أخرى، أظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة أن إنتاج النفط الأمريكي من أكبر سبعة أحواض للنفط الصخري من المنتظر أن يرتفع في يونيو حزيران إلى أعلى مستوى على الإطلاق.

وفي فنزويلا، أظهرت وثيقة تخطيط داخلية أن الإدارة الجديدة لشركة (بتروليوس دي فنزويلا) الحكومية للطاقة تتوقع زيادة إنتاج النفط في البلاد إلى 1.17 مليون برميل يوميا بحلول نهاية العام مع زيادة أنشطة التكرير والاستكشاف.

تغيرات في خريطة الطلب العالمي الإضافي على النفط .. وترقب لإعادة ملء الاحتياطي الأمريكي

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

اتجهت أسعار النفط إلى التراجع بعد ارتفاعها في بداية التعاملات أمس، حيث وفر إعلان الولايات المتحدة خططها لشراء كميات ضخمة من النفط الخام لملء احتياطيها الاستراتيجي حالة من الدعم الجيد للخام، لكن الضغوط الهبوطية المستمرة جراء مخاوف التباطؤ والركود، مع توقعات الرفع المستمر لأسعار الفائدة الأمريكية وضعف البيانات الاقتصادية الصينية، تسببت في انخفاض الأسعار.

وتتجه الإدارة الأمريكية إلى شراء ثلاثة ملايين برميل لتجديد الإمدادات المستنفدة في الاحتياطي النفطي الاستراتيجي في البلاد، لكن المكاسب لاقت مقاومة من البيانات الصينية الضعيفة، التي كشفت أن إعادة فتح البلاد، بعد قيود جائحة كورونا، لم تحقق بعد التوسع الاقتصادي الذي كانت الحكومة والسوق تأملان فيه.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن مخاوف الركود جراء تدخلات الاحتياطي الفيدرالي لمكافحة التضخم برفع الفائدة ما زالت باقية، حيث لدى الفيدرالي الأمريكي مزيد من العمل للقيام به لخفض التضخم وهو ما يعني تنامي توقعات بزيادات جديدة ومتوالية في أسعار الفائدة الأمريكية وعلى الرغم من ذلك فقد تخلى الدولار الأمريكي عن بعض مكاسبه.

وأوضح المحللون أن الأضواء مركزة بشدة على قضية سقف الديون الأمريكية، لافتين إلى أن احتمال تخلف الولايات المتحدة عن السداد يعد أمرا لا يمكن تصوره ما يزيد من تنامي حالة عدم اليقين في الأسواق.

وأكد سيفين شيميل مدير شركة «في جي أندستري» الألمانية، أن معنويات السوق النفطية شهدت تطورات إيجابية مع إعلان وزارة الطاقة الأمريكية خططا لإعادة شراء النفط، للبدء في تجديد احتياطي البترول

الاستراتيجي، حيث من المرجح بدء عملية إعادة الملء هذا الصيف وهو ما عزز توقعات نمو الطلب، مشيرا إلى إصدار وزارة الطاقة الأمريكية طلبا للحصول على ما يصل إلى ثلاثة ملايين برميل من الخام لتسليمها في آب (أغسطس) المقبل.

وذكر أن احتياطي البترول الاستراتيجي – وفق أحدث البيانات الأمريكية – سجل 362.01 مليون برميل في الأسبوع الماضي وهو أدنى مستوى منذ تشرين الأول (أكتوبر) 1983، خاصة بعدما أكملت الولايات المتحدة العام الماضي إصدارا غير مسبوق بلغ 180 مليون برميل على مدار عدة أشهر لمكافحة ارتفاع أسعار الطاقة عقب الحرب الروسية - الأوكرانية.

من جانبه، قال روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن السوق النفطية تعاني بشدة التقلبات وغياب الاستقرار وسيطرة الاتجاهات الهبوطية لفترات أطول أخيرا، حيث سجلت أسعار النفط سلسلة خسائر استمرت أربعة أسابيع، مبينا أن مخاوف الركود لا تزال تلقي بثقلها على المعنويات في أسواق النفط، كما تواصل عديد من التقارير الدولية توقع رؤية سوق نفط أكثر إحكاما في النصف الثاني من 2023.

وأضاف أنه تم محو جميع المكاسب التي تحققت، بعد إعلان «أوبك +» الأخير عن خفض الإمدادات بشكل إضافي وقياسي، حيث أخذت المخاوف الاقتصادية الأسبقية على توقعات الطلب، موضحا أن بنك مورجان ستانلي كان هو الوحيد الذي رجح هبوط الأسعار بالرغم من قرار خفض الإنتاج في تحالف «أوبك +» بمستويات قياسية، مبينا أن التوقع الشائع بتباطؤ تعافي الطلب خاصة في الصين هو الذي أدى إلى انخفاض الأسعار بشكل لافت.

من ناحيته، قال ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، إن أبرز تحديات السوق وصعوبات تنامي أسعار النفط أخيرا جاءت بسبب ضعف البيانات الاقتصادية الأمريكية والصينية والمخاوف من ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة والتوجس من اتساع الركود وهو بالفعل حقيقة في بعض الصناعات ولا سيما نقل البضائع.

ولفت إلى حدوث تغيرات جوهرية في خريطة الطلب العالمي على النفط الخام، حيث إن الولايات المتحدة أو

بقية العالم المتقدم ليست هي المكان الذي سيأتي منه الطلب الإضافي على النفط في بقية العام الجاري والأعوام المقبلة، بل إن العالم النامي هو الذي سيشهد نموا في الطلب على النفط مع إمكانية الدفع في اتجاه مكاسب واسعة للأسعار، بدعم من كل من انخفاض إنتاج «أوبك +» وارتفاع الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونمو أقل من المتوقع في الإنتاج الأمريكي.

بدورها، ذكرت جولميرا رازيفا كبير الباحثين في المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، أن تقارير دولية تتحدث عن احتمال أن تقوم «أوبك +» بخفض الإنتاج مرة أخرى، ما يزيد من احتمالية ارتفاع أسعار النفط خاصة مع بدء موسم ذروة الطلب الصيفي في نصف الكرة الشمالي، الأكثر اكتظاظا بالسكان، لافتة إلى أن بنوكا دولية ترى أن تخفيضات إنتاج «أوبك +» وانتعاش الطلب الصيني من المرجح أن يعوضا تباطؤ الطلب في أماكن أخرى ومنها بنك جولدمان ساكس، الذي يرجح أن خام برنت قد يصل إلى 100 دولار بحلول نهاية العام الجاري، إذا أبقت «أوبك» على اتفاقية خفض الإنتاج الراهنة.

وذكرت أن أسعار النفط الخام ارتفعت هذا الأسبوع بدعم أيضا من توقف نحو 300 ألف برميل يوميا من إنتاج النفط الكندي بسبب الحرائق، مشيرة إلى تطلع السوق إلى خطط خفض الإنتاج الخاصة بـ»أوبك +» التي دخلت بالفعل حيز التنفيذ منذ مطلع الشهر الجاري.

وفيما يخص الأسعار، انخفضت العقود الآجلة للنفط أمس، بعدما محت بيانات اقتصادية صينية أضعف من المتوقع أثر رفع وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب العالمي. وبحسب «رويترز»، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 15 سنتا إلى 75.08 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس، بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 13 سنتا إلى 70.98 دولار للبرميل.

وكان النفط قد ارتفع في بداية التعاملات أمس، إذ تلقت الأسعار دعما من خطط الولايات المتحدة لشراء النفط للاحتياطي البترولي الاستراتيجي، بينما تندلع حرائق غابات في كندا ما زاد من مخاوف الإمدادات.

وارتفع كلا الخامين القياسيين أكثر من 1 في المائة الإثنين، بعد سلسلة خسائر استمرت ثلاث جلسات.

وتأثرت الأسعار أمس ببيانات أظهرت نمو الناتج الصناعي ومبيعات التجزئة في الصين بوتيرة أقل كثيرا من التوقعات في نيسان (أبريل)، وهو ما يشير إلى أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم قد فقد زخمه في بداية الربع الثاني.

لكن ارتفاع استهلاك المصافي الصينية 18.9 في المائة على أساس سنوي في أبريل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق أسهم في الحد من خسائر النفط.

وقال فيل فلين المحلل لدى «برايس فيوتشرز جروب»، «هناك كثير من القلق بشأن الأرقام الصناعية الصينية، لكن إذا نظرت إلى أرقام الطلب الفعلية هناك أو معدلات استهلاك المصافي فهم يقتربون من تحطيم أرقام قياسية».

وقال توشيتاكا تازاوا، المحلل في «فوجيتومي سيكيوريتيز»، «حصلت السوق على دفعة من التوقعات بأن إعادة شراء الولايات المتحدة للنفط للاحتياطي الاستراتيجي ستستمر إذا انخفضت أسعار خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 70 دولارا للبرميل أو دونه».

وأضاف «هناك تصيد بعض المستثمرين للصفقات بعد الانخفاضات الحادة الأخيرة».

من ناحية أخرى، أظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة، أن إنتاج النفط الأمريكي من أكبر سبعة أحواض للنفط الصخري من المنتظر أن يرتفع في حزيران (يونيو) إلى أعلى مستوى على الإطلاق.

وفي فنزويلا، أظهرت وثيقة تخطيط داخلية، أن الإدارة الجديدة لشركة (بتروليوس دي فنزويلا) الحكومية للطاقة تتوقع زيادة إنتاج النفط في البلاد إلى 1.17 مليون برميل يوميا بحلول نهاية العام مع زيادة أنشطة التكرير والاستكشاف.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 74.45 دولار للبرميل الإثنين مقابل 74.46 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس، أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق ثاني انخفاض عقب ارتفاعات سابقة وأن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 76.56 دولار للبرميل.

تباطؤ صادرات الرقائق يهبط بأرباح الشركات الكورية إلى النصف في الربع الأول

الاقتصادية

شهدت الشركات الكبيرة في كوريا الجنوبية تراجعا في أرباحها التشغيلية في الربع الأول من العام الجاري بنحو 50 في المائة على أساس سنوي بسبب تباطؤ صادرات الرقائق بحسب ما أفاد به تقرير أمس.

ووصلت الأرباح التشغيلية المجمعة لـ309 شركات من بين أكبر 500 شركة في البلاد من حيث المبيعات، إلى 25.9 تريليون وون (19.4 مليار دولار) في الفترة من كانون الثاني (يناير) إلى آذار (مارس) من هذا العام بانخفاض 48.8 في المائة عن الفترة نفسها من العام السابق وفقا لموقع سي إي أو سكور (CEO Score) المتتبع للشركات.

ويمثل ذلك تراجعا للربع الثالث على التوالي. وانكمشت أرباحها التشغيلية بنسبة 11.4 في المائة على أساس سنوي في الربع الثالث من العام الماضي و69.1 في المائة في الربع الرابع.

وفي غضون ذلك، بلغ إجمالي مبيعاتها 700.8 تريليون وون في الربع الأول بزيادة 6.8 في المائة عن الفترة نفسها من العام السابق. وسجل 11 قطاعا صناعيا تراجعا في الأرباح التشغيلية، بينما حققت ثمانية قطاعات مكاسب، بحسب وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء.

وشهدت صناعة تكنولوجيا المعلومات والكهرباء والإلكترونيات أكبر تراجع، حيث تحولت من الأرباح التشغيلية عند 20.9 تريليون وون في الأرباح التشغيلية في الربع الأول من العام الماضي، إلى الخسائر التشغيلية عند 794.1 مليار وون في الربع الأول من هذا العام.

وفي المقابل، حققت الشركات في السيارات وقطع غيار السيارات زيادة في الأرباح التشغيلية المجمعة بنسبة 81.6 في المائة على أساس سنوي إلى 7.9 تريليون وون في الربع الأول.

وسـجلت شـركة سامسـونج للإلكترونيات، أكبر صانع للرقائق في العالم، أكبر انخفاض على أساس سنوي في الأرباح التشغيلية لتصل إلى 640.2 مليار وون بتراجع 95.5 في المائة، وهي أدنى مستوى لها في 14 عامـا عنـد 640.2 مليار وون في الربع الأول من عام 2009.

كما تعرضت شركة إس كيه هاينكس العملاقة لصناعة الرقائق لخسائر تشغيلية قدرها 3.4 تريليون وون، وهو أسوأ سجل ربع سنوي منذ استحواذ مجموعة إس كيه على الشركة في عام 2012.

رئيس «أودي» السابق نادما أمام المحكمة: كنت أعلم بالتلاعب في انبعاثات الديزل

الاقتصادية

أدلى روبرت شتادلر، الرئيس السابق لشركة «أودي» الألمانية للسيارات، باعترافات بشأن دوره في فضيحة انبعاثات الديزل خلال محاكمته في ميونخ.

وعرضت محكمة ميونخ الإقليمية على شتادلر (60 عاما) إمكانية إصدار حكم مع وقف التنفيذ حال أقر بالذنب ودفع غرامة قدرها 1.1 مليون يورو.

وكان شتادلر قد أعلن مطلع أيار (مايو) أنه سيدلي بالاعتراف، وذلك بعد أن أصر في السابق على براءته خلال المحاكمة التي استمرت لمدة عامين ونصف العام.

وتم التلاعب بالسيارات التي تعمل بمحركات الديزل من خلال نظام الإغلاق التلقائي بطريقة تمتثل لحدود انبعاثات العادم على منصة الاختبار، لكنها في الواقع لا تفي بهذه المعايير خلال السير على الطريق.

ورغم أن شتادلر ليس متهما بالتحريض على التلاعب بالسيارات، فقد سمح باستمرار بيع هذه المركبات حتى بداية 2018، رغم أنه كان يعلم أن من الممكن التلاعب بقيم انبعاثات العادم.

وبجوابه «نعم»، أكد شتادلر البيان الذي تلاه محاميه أمام المحكمة أمس، الذي تضمن اعترافه بارتكاب مخالفات.

وأقر شتادلر في البيان بأنه أتيحت له الفرصة للتدخل، لكنه لم يفعل، وأعرب عن ندمه على خياراته.

وقال شتادلر إنه كانت هناك حاجة إلى توخي «مزيد من الحرص».

تجدر الإشارة إلى أنه باعترافه في الجلسة رقم 168 في القضية، يكون شتادلر أول عضو في مجلس إدارة مجموعة فولكسفاجن، المالكة لـ»أودي»، يعترف أمام المحكمة بتهمة التحايل عن طريق الإهمال في فضيحة الديزل.

وأقرت مجموعة فولكسفاجن الألمانية العملاقة لصناعة السيارات التي لا تضم فروعها «أودي» فحسب، بل تشمل أيضا «بورش» و»سكودا» و»سيات»، في أيلول (سبتمبر) 2015 أنها ركبت برنامجا للتلاعب بمستويات الانبعاثات في 11 مليون مركبة ديزل حول العالم.

وتجعل هذه البرامج المركبات تبدو أقل تلويثا في دراسات المختبرات مقارنة بما هي الحال عليه في الواقع.

من جانبه، قال لاورنت لافلور المتحدث باسم المحكمة إن شتادلر أدلى «باعتراف كامل» في تهمة الاحتيال عن طريق الإهمال.

يذكر أن شتادلر الذي ظل يدفع ببراءته لأعوام، أعلن في مطلع مايو الجاري اعتزامه الإدلاء باعترافه في القضية لكنه قال إنه يحتاج إلى وقت للتحضير. وكانت المحكمة قد أعلنت قبل ذلك أن شتادلر معرض للحكم عليه بالسجن في حال عدم اعترافه.

وكانت الدائرة الاقتصادية قد توصلت وفقا لتقييم أولي للأدلة إلى استنتاج مفاده أن شتادلر أدرك في تموز (يوليو) 2016 على أقصى تقدير بإمكانية وجود تلاعب في قيم عوادم سيارات الديزل، وبأنه كان عليه أن يتتبع الأمر وأن يخبر الشركاء التجاريين، لكنه بدلا من ذلك سمح باستمرار بيع السيارات حتى أوائل 2018 وبالتالي أصبح مدانا بالاحتيال بسبب تغاضيه عن الأمر، وهو ما اعترف به شتادلر حاليا.

وقال شتادلر إنه لم يتمكن من حل أزمة الديزل في مجموعة أودي مشيرا إلى أنه اعتمد في بداية الأمر على الخبراء، لكنه أغفل لاحقا أن يعمل من أجل توضيح ملابسات الواقعة.

ومن الممكن بعد الاعتراف أن يتم إغلاق القضية المستمرة منذ سبتمبر 2020، ومن المرجح أن يتم هذا

في حزيران (يونيو) المقبل.

وكان فولفجانج هاتس المدير السابق لقسم تطوير محركات أودي، الذي استمر في هذا المنصب على مدار فترة طويلة قبل أن يشغل لاحقا منصب عضو مجلس إدارة شركة بورشه، واثنان من كبار المهندسين في أودي أدلوا باعترافات بالسماح بتصميم البرامج التي تم عن طريقها الحفاظ على قيم أكسيد النيتروجين عند القيم المسموح بها أثناء الاختبارات لكنها تسمح بإصدار كميات أكبر من المسموح أثناء السير في الطريق.

ومن الممكن أن تنتهي القضية بالنسبة إلى هاتس وأحد المهندسين الاثنين بحكم مع إيقاف التنفيذ، أما المهندس الآخر فقد انتهت قضيته بالحكم عليه بغرامة مالية.

نائب رئيس الوزراء الروسي يزور إيران لبحث تعزيز التعاون في مجال النفط والغاز

الشرق الأوسط

بدأ نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، المسؤول عن دبلوماسية الطاقة، يوم أمس (الثلاثاء)، زيارة لإيران لبحث تعزيز التعاون في قطاع النفط والغاز.

تعمل روسيا وإيران، الخاضعتان لعقوبات غربية، على توثيق العلاقات من أجل دعم اقتصاديهما وتقويض العقوبات التي تقولان إنها غير مبررة.

وقالت الحكومة الروسية في بيان، إن نوفاك التقى بوزير النفط الإيراني جواد أوجي، وزار أيضاً عدداً من مصنعي معدات النفط والغاز وناقش آفاق العمل معا في قطاعات الوقود والطاقة والنقل

.ونقلت عن نوفاك قوله: «صناعة النفط والغاز هي العمود الفقري لاقتصاد بلدينا. وتعزيز التعاون الثنائي في هذا المجال سيزيد بلا شك من الاستدامة الاقتصادية لروسيا وإيران».

وأضاف البيان، أن الجانبين بحثا التعاون في مجال الطاقة الكهربائية والنووية ومصادر الطاقة المتجددة.

بدأت روسيا تصدير الوقود إلى إيران عن طريق السكك الحديدية هذا العام للمرة الأولى بعد أن تجنب المشترون التقليديون التجارة مع موسكو، حسبما كشفت مصادر صناعية وبيانات الصادرات في أبريل (نيسان).

النفط يتأثر بتحركات أميركية وبيانات صينية

الشرق الأوسط

«أوبك» والصين تؤكدان التزامهما العمل على استقرار أسواق النفط

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات جلسة الثلاثاء، لكنها تتحرك في نطاق ضيق بفعل البيانات المتناقضة التي تتلقاها، إذ تلقت الأسعار دعما من خطط الولايات المتحدة لشراء النفط للاحتياطي البترولي الاستراتيجي، بينما تندلع حرائق غابات في كندا مما زاد من مخاوف الإمدادات، غير أن بيانات صينية أقل من المتوقع عن الاستهلاك والتصنيع حدت من المكاسب.

صعدت العقود الآجلة لخام برنت 0.2 في المائة إلى 75.44 دولار للبرميل بحلول الساعة 15:21 بتوقيت غرينيتش، بينما سجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 71.28 دولار للبرميل بارتفاع 0.14 في المائة.

وارتفع المؤشران القياسيان بأكثر من واحد في المائة في جلسة الاثنين، لينهيا سلسلة خسائر استمرت ثلاث جلسات.

وقالت وزارة الطاقة الأميركية يوم الاثنين إنها ستشتري ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام لاحتياطي البترول الاستراتيجي للتسليم في أغسطس (آب)، وطلبت تقديم العروض بحلول 31 مايو (أيار).

قال توشيتاكا تازاوا، المحلل في «فوجيتومي سيكيوريتيز»، وفق «رويترز»: «حصلت السوق على دفعة من التوقعات بأن إعادة شراء الولايات المتحدة للنفط للاحتياطي الاستراتيجي ستستمر إذا انخفضت أسعار خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 70 دولارا للبرميل أو دونه».

وأضاف «من أسباب المكاسب أيضا تصيد بعض المستثمرين للصفقات بعد الانخفاضات الحادة الأخيرة».

فـي الأسـبوع الماضـي، تراجعت العقود الآجلة لخامي برنت وغرب تكسـاس الوسـيط للأسـبوع الرابع على التوالي بسـبب مخاوف الركود في الولايات المتحدة ومخاطر تخلفها عن سـداد الديون الحكومية في أوائل يونيـو (حزيـران) لأول مـرة فـي تاريخهـا. وكانـت آخـر مـرة تسـجل فيهـا العقود الآجلـة سلسـلة مماثلة من الانخفاضات الأسـبوعية في سـبتمبر (أيلـول) 2022.

ومع ذلك، تلقت أسعار النفط الثلاثاء دعما من مخاوف الإمدادات الناجمة عن حرائق الغابات في كندا. وقد أجبرت الحرائق المنتشـرة في ألبرتا بكندا أكثر من 30 ألف شـخص على ترك منازلهم، وأوقفت إنتاج ما لا يقـل عـن 319 ألـف برميل من المكافئ النفطي يومياً، أو 3.7 في المائة من الإنتاج الوطني.

ويمكن أن تتقلص إمدادات الخام العالمية أيضاً في النصف الثاني من العام، في ظل خطط «أوبك بلس»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، لتخفيضات إضافية للإنتاج.

فـي الأثنـاء، قالـت وكالـة الطاقة الدولية الثلاثاء، إن تراجع أسـعار النفط لأسـابيع بسـبب مخـاوف من ركود محتمـل يتعـارض مـع توقعات بشـح الإمـدادات وارتفاع الطلـب في وقت لاحق مـن العام.

وأوضحت الوكالة «التشـاؤم الحالي في السـوق... يقف في تناقض صارخ مع توازنات السـوق الأكثر إحكاماً التي نتوقعها في النصف الثاني من العام، إذ من المتوقع أن يتجاوز الطلب المعروض بنحو مليوني برميل يومياً».

ورفعـت الوكالـة، ومقرهـا باريـس، توقعاتها للطلب العالمي على النفط بمقـدار 200 ألف برميل يوميا إلى 102 مليون برميل يومياً، مشيرة إلى أن تعافي الصين بعد إلغاء قيود جائحة «كوفيد - 19» تجاوز التوقعات مع وصول الطلب إلى مستوى قياسي بلغ 16 مليون برميل يومياً في مارس (آذار).

طرح حصة إضافية من «أرامكو» السعودية يعود إلى الواجهة

إندبندنت

تعود خطة طرح حصة إضافية من أسهم «أرامكو» السعودية العملاقة بمليارات الدولارات إلى الواجهة من جديد، إذ تكتسب خطط الرياض لإتمام تلك الخطوة المحتملة زخماً كبيراً، وفق ما نقلته وكالة «بلومبيرغ» الأميركية للأنباء عن مصادر مطلعة.

وبحسب الوكالة فمن شأن أية صفقة بيع أسهم في «أرامكو» أن تكون واحدة من أكبر الطروحات في العالم خلال الأعوام الأخيرة وذكرت المصادر أن الطرح الإضافي لأسهم «أرامكو» قد يتم في وقت أقربه هذا العام إذا مضت الحكومة قدماً في قرارها، على رغم عدم تحديد جدول زمني محدد.

وتعد «أرامكو» أكبر شركة للطاقة في العالم بقيمة سوقية تبلغ 2.1 تريليون دولار، وارتفعت هذه القيمة 14 في المئة في السوق السعودية منذ بداية العام الحالي لتتفوق على أداء عمالقة النفط الغربيين مثل «إكسون موبيل».

وأشارت «بلومبيرغ» إلى أنه حتى لو طرحت الحكومة السعودية، التي تشرع في خطة استثمارية طموحة لتنويع اقتصادها المحلي، واحداً في المئة من الشركة فإنها ستجمع أكثر من 20 مليار دولار.

ونقلت الوكالة عن مصادرها أنه لم يتم اتخاذ قرارات نهائية في شأن الحجم الدقيق للصفقة المحتملة، ويمكن للرياض أن تقرر عدم المضي قدماً بها إذا كانت ظروف السوق غير مواتية، فيما امتنع ممثل عن «أرامكو» من التعليق.

توزيعات الأرباح

وقد يجتذب طرح ثانوي لأسهم «أرامكو» مستثمرين جدد بعد أن عززت الشركة توزيعات الأرباح النقدية

الأساس على المساهمين في مارس (آذار) الماضي بقيمة 73.2 مليار ريال (19.5 مليار دولار)، كما أقرت توزيعات أرباح نقدية عن الربع الأول من عام 2023 بقيمة 73.16 مليار ريال (19.5 مليار دولار)، على أن تستحق التوزيعات في الـ 15 من مايو (أيار) الجاري، وأن يكون التوزيع يوم الـ 31 من الشهر ذاته.

وقالت الشركة هذا الشهر أيضاً إنها ستدفع أيضاً المزيد للمساهمين من السيولة الزائدة لديها بعد اعتماد آلية لتوزيع الأرباح مرتبطة بالأداء، إضافة إلى الأرباح الأساس المستدامة والمتزايدة التي تقوم بتوزيعها حالياً وتنوي المحافظة عليها.

وأضافت «أرامكو» أنها تستهدف أن تبلغ تلك الأرباح المرتبطة بالأداء ما نسبته 50 إلى 70 في المئة من التدفقات النقدية الحرة السنوية للمجموعة بعد خصم توزيعات الأرباح الأساس وأي مبالغ أخرى، بما فيها الاستثمارات الخارجية، وسيتم تحديد هذه الأرباح مع النتائج السنوية.

وفي مارس الماضي أقرت «أرامكو» توزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن الربع الرابع من عام 2022 بقيمة 73.2 مليار ريال (19.5 مليار دولار).

وتعرضت «أرامكو» إلى ضغوط من المساهمين لدفع المزيد وتحسين جاذبيتها مقارنة بمنافسين مثل «رويال داتش شل» البريطانية - الهولندية و «بي بي» البريطانية، اللتين كانتا تدفعان المليارات من خلال توزيعات الأرباح وعمليات إعادة شراء الأسهم.

عائدات إضافية

وتعزز العائدات الإضافية من الطرح المحتمل التوزيعات لمساهمي «أرامكو»، وهي التوزيعات الأكبر بالفعل عالمياً بما يصل إلى 20 مليار دولار هذا العام وفقاً لتقديرات المحللين، وقد يساعد ذلك في جذب المستثمرين العالميين الجدد للمشاركة في العرض.
وكانت شركة «أرامكو» سجلت عام 2019 رقماً قياسياً في أكبر طرح عام أولي في العالم عندما جمعت 29.4 مليار دولار من حصة 1.5 في المئة من أسهمها في سوق «تداول» السعودي على رغم اعتمادها بالكامل

على المستثمرين المحليين، ووصلت القيمة السوقية للشركة يومها إلى 1.7 تريليون دولار.

وبدأ تداول أسهم «أرامكو» في السوق السعودية «تداول» في الـ 11 من ديسمبر (كانون الأول) 2019، وبلغ الحجم الإجمالي للطرح بعد ممارسة خيار الشراء 3.45 مليار سهم، وهو ما يعادل 1.72 في المئة من رأسمال الشركة.

وكان هذا الإدراج أول جزء من خطة طموحة تستهدف بيع خمسة في المئة من الشركة في مقابل نحو 100 مليار دولار.

تراجع حاد لأسعار النفط

وتتزامن خطط «أرامكو» المحتملة لبيع حصة إضافية من أسهمها مع تراجع أسعار النفط على نحو حاد منذ منتصف العام الماضي، بعد ضعف الاقتصاد العالمي ورفع البنوك المركزية أسعار الفائدة لمكافحة التضخم.

وأعلنت السعودية خفضاً مفاجئاً في إنتاج النفط خلال أبريل (نيسان) الماضي إلى جانب أعضاء آخرين في تحالف «أوبك+»، ضمن خطوة وصفتها الرياض بأنها «إجراء احترازي يهدف إلى دعم استقرار سوق النفط».

هدوء الإدراجات

وكانت السوق السعودية، وهي إحدى أنشط الأسواق المالية في الخليج العربي بالاكتتابات العامة، هادئة للغاية هذا العام وسط مخاوف في شأن النمو الاقتصادي العالمي، في حين دخلت بورصات أخرى مثل أبوظبي دائرة الضوء، ولم تجمع صفقات الطرح للاكتتاب العام في سوق الأسهم السعودية حتى تاريخه من 2023 سوى 72 مليون دولار، وهو الرقم الأقل منذ عام 2014، وفقاً للبيانات التي جمعتها «بلومبيرغ»، فخلال الفترة المماثلة من العام الماضي بلغت حصيلة الاكتتابات العامة ما يناهز 4 مليارات دولار.

وأوقفت «أرامكو» الطرح العام الأولي المزمع في الرياض لذراعها لتجارة النفط، وهي صفقة كانت ستعد

واحدة من أكبر الاكتتابات في العالم هذا العام، بحسب ما أفادت «بلومبيرغ» في وقت سابق من هذا الشهر.

وخلال تعاملات اليوم الثلاثاء انخفض سهم شركة «أرامكو» في سوق تداول بأكثر من اثنين في المئة ليغلق عند 32.40 ريال سعودي (8.64 دولار).

«أوبك» تدعو الإكوادور لإعادة الانضمام للمنظمة

اقتصاد الشرق

دعت «أوبك» دولة الإكوادور للانضمام مجدداً إلى مجموعة منتجي النفط، بعد ما يزيد قليلاً على ثلاث سنوات من خروجها، وفقاً لخطاب تلقته وزارة الطاقة في البلاد.

كتب الأمين العام للمنظمة، هيثم الغيص، أن عودة الدولة الواقعة في أميركا اللاتينية تمثل «أولوية قصوى» لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، وعرض زيارة (الإكوادور) لشرح المزايا المتعددة للعضوية.

قررت الإكوادور الخروج من المنظمة في أواخر 2019، عندما تجاوز إنتاجها الحصص المتفق عليها، وسعت إلى تحويل تركيزها إلى تعظيم الإيرادات. كانت الإكوادور من بين أصغر منتجي «أوبك» في ذلك الوقت، إذ كانت تضخ نحو 540 ألف برميل يومياً، وهو بالكاد يبلغ سدس ما ينتجه الآن عضو رئيسي، مثل الإمارات العربية المتحدة.

كانت الإكوادور قد علقت عضويتها في السابق في 1992، قبل أن تعاود الانضمام مرة أخرى في 2007.

وكالة الطاقة تقترب من «أوبك» في توقعات الطلب على النفط

اقتصاد الشرق

في عام 2023 مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 2.2 مليون برميل يومياً، وهي تزيد بنحو 200 ألف برميل يومياً عن التوقعات السابقة، لتقترب بذلك من توقعات «أوبك».

قالت الوكالة إن الطلب على النفط في الصين، يواصل الانتعاش حيث سجلت البلاد رقماً قياسياً بلغ 16 مليون برميل يومياً في مارس الماضي، كما تتوقع وكالة الطاقة عودة الطلب بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى النمو في الربع الثاني من العام الجاري، بحسب التقرير الشهري الصادر اليوم الثلاثاء.

ووفقاً لرفع توقعات الطلب، تقترب وكالة الطاقة الدولية من توقعات «أوبك» حيث تتوقع منظمة الدول المصدرة للنفط زيادة الطلب بمقدار عند 2.3 مليون برميل يومياً عن العام الماضي.

قسمت الوكالة حجم الزيادة المتوقعة للطلب بين دول المنظمة والدول غير الأعضاء، حيث قدرت الزيادة المتوقعة لدول التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 350 ألف برميل يومياً في 2023 وزيادة متوقعة بنحو 1.9 مليون برميل يومياً من خارجها حيث تمثل الصين نسبة 60٪ من حجم الزيادة المتوقعة.

تراجع الإمدادات

أشار التقرير الشهري للوكالة إلى أن الانقطاعات الكبيرة للإنتاج في العراق ونيجيريا والبرازيل عوضتها جزئياً الزيادات في أماكن أخرى، على المستوى العالمي.

كان إنتاج «أوبك» من النفط قد تراجع في أبريل الماضي، مع انخفاض صادرات العراق بسبب توقف خط أنابيب عن العمل، في وقت أدى إضراب عمالي في نيجيريا إلى وقف الصادرات.

بحسب بيانات الوكالة، انخفض المعروض النفطي بمقدار 230 ألف برميل في اليوم ليصل إلى 101.1 مليون برميل في اليوم خلال أبريل الماضي، مع توقعات بخسائر أكبر للإمدادات في شهر مايو مع إغلاقات بعض الحقول في كندا بسبب حرائق الغابات ودخول التخفيضات الإضافية من بعض منتجي «أوبك+» حيز التنفيذ اعتباراً من أول مايو وحتى نهاية العام.

من المتوقع أن تنخفض إمدادات نفط «أوبك+» بمقدار 850 ألف برميل يومياً حتى نهاية العام، بينما قد

تفع المعروض من خارج «أوبك+» بمقدار 710 آلاف برميل يومياً في عام 2023 بحسب وكالة الطاقة.

بالنسبة لنمو العرض من منتجي النفط خارج «أوبك»، توقع التقرير الأخير للمنظمة أن يبلغ 1.4 مليون برميل يومياً هذا العام، وهو نفس التوقع الوارد في التقرير السابق.

أشار تقرير وكالة الطاقة اليوم، إلى انخفاض مخزونات النفط العالمية بمقدار 7.9 مليون في مارس، حيث فشلت الزيادة في مخزونات الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تعويض انخفاض كبير بلغ 56 مليون برميل في دول المنظمة. فيما ترى الوكالة أن بيانات أبريل قد تشير إلى زيادة في المخزونات.

الأسعار تتراجع

رغم توقعات زيادة الطلب وانخفاض الإمدادات تشهد أسعار النفط تراجعات منذ بداية أبريل الماضي حيث تراجعت العقود الآجلة للخام لأربع أسابيع متتالية، فيما تستقر الأسعار عن مستوياتها المنخفضة خلال الأسبوع الجاري مع تداول الخام الأميركي عن مستوى 71 دولاراً للبرميل، فيما يتداول مزيج برنت عند مستوى 75 دولاراً للبرميل.

«طاقة عربية» المصرية و«غاز» السعودية تتشاركان مناصفة في مشروع توزيع بالمملكة

القاهرة - إيهاب فاروق

اقتصاد الشرق

قالت شركة «طاقة عربية» التابعة لمجموعة «القلعة» المصرية، إنها ستساهم مناصفة مع شركة «توزيع الغاز الطبيعي» (غاز) السعودية في تأسيس شركة بالمملكة، بحسب الرئيس التنفيذي باكينام كفافي.

كفافي أضافت في تصريحات لـ«اقتصاد الشرق» أن الشركة الجديدة تهدف إلى التوسع في عمليات توزيع الغاز الطبيعي وعمليات مقاولاته. وأشارت إلى أنه من المقرر الانتهاء من إجراءات تأسيس الشركة الجديدة بنهاية يونيو المقبل على أن يبدأ العمل فعلياً مطلع يوليو القادم.

كانت شركة «غاز» قد قالت في إفصاح بالسوق المالية السعودية يوم الثلاثاء، إنها وقّعت اتفاقية مع شركة «طاقة عربية» لتأسيس شركة في المملكة العربية السعودية دون الإعلان عن تفاصيل.

تستثمر «أرامكو» السعودية التي تُعد أكبر شركة نفط في العالم، مليارات الدولارات في إنتاج الغاز. والأولوية بالنسبة إليها، تكمن في تلبية الطلب المحلي المتزايد في المملكة العربية السعودية، ومن ثم استخدام ما تبقى من الغاز المُنتَج لتحويله إلى هيدروجين أزرق.

تستحوذ المملكة على واحد من أكبر احتياطيات الغاز في العالم، وقلّما استغلت في الماضي هذه الاحتياطيات. غير أن الطلب على الغاز انتعش مؤخراً، لا سيما بعدما غزت روسيا أوكرانيا، وقطعت الإمدادات عن أوروبا رداً على العقوبات الغربية.

الكثير من إنتاج الغاز الإضافي في السعودية سيأتي من حقل الجافورة، والذي يُعتبر أحد أكبر الحقول غير المستغلة في العالم. وتستهدف «أرامكو» إلى استثمار عشرات المليارات من الدولارات في تطوير الحقل، وقد بدأت في هذا الصدد محادثات مع مستثمرين في مشروعات ما بين المنبع والمصب، مثل مشروعات خطوط الأنابيب، وفق ما نقلته بلومبرغ في وقت سابق.

أمين عام أوابك يطالب الدول العربية بالاستثمار في الغاز.. ويضع 4 توصيات

الطاقة

قال أمين عام أوابك المهندس جمال اللوغاني، إن عام (2022) كان عام الغاز بامتياز، نظرًا لما شهده من تطورات وتغيرات ديناميكية، بمجال العرض والطلب.

جاء ذلك خلال اجتماع الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول «أوابك»، رقم 22 لخبراء الغاز بالدول الأعضاء بالمنظمة، بمشاركة أكثر من 75 خبيرًا ومختصًا في صناعة الغاز، من 7 دول، وفق بيان للمنظمة حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة، اليوم الثلاثاء 16 مايو/أيّار.

وأوضح أمين عام أوابك أن أسعار الغاز سجلت خلال العام الماضي مستويات غير مسبوقة، وصلت في السوق الأوروبية أواخر أغسطس/آب الماضي إلى 340 يورو (370.4 دولارًا) لكل ميغاواط، أي نحو 100 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ما أثّر بقوة في منظومة الطاقة العالمية.

الطلب على الغاز في 2022

قال المهندس جمال اللوغاني، إنه رغم الانتعاش الذي شهده عام 2021، بعد التعافي الاقتصادي العالمي من تداعيات جائحة كورونا، تراجع الطلب مجددًا في 2022، ولكن بنسبة طفيفة، بلغت نحو 0.4٪، مسجلًا 388 مليار قدم مكعبة قياسية يوميًا.

وأرجع اللوغاني ذلك إلى ظروف الشتاء الدافئ نسبيًا، الذي شهدته قارة أوروبا، ومن ثم أدت لتقليل الطلب على الغاز لأغراض التدفئة بالقطاع السكني، كما أثّرت أسعار الغاز المرتفعة في معدلات الطلب في القطاع الصناعي، إذ لجأ بعضهم لخفض نشاطهم لعدم قدرتهم على تحمّل التكاليف العالية للغاز.

وفيما يخص تطورات صناعة الغاز وانعكاساتها على المنطقة العربية، قال أمين عام أوابك، إن المنطقة

العربيـة حاضـرة بقـوة في المشـهد العالمي للغاز، في ضوء حاجة السـوق الأوروبية الملحّة لزيـادة إمدادات الغـاز مـن المنطقة، وفـق التصريحات التي اطّلعت عليها منصـة الطاقة المتخصصة.

وأضـاف اللوغانـي أن ذلـك بفضـل الشـراكة الاقتصادية المهمة بيـن الجانبين، الممتدة لعـدّة عقود، وذلك لتعويض النقص في إمدادات الغاز الروسي، بعد غزو أوكرانيا، وهو ما أثّر بالإيجاب في صادرات الغاز المسال العربية، التي سجلت في 2022 نحو 114.3 مليون طن، وهو أعلى رقم منذ 2013، بمعدل نمو سنوي بلغت نسبته ٪2.2، وبحصّة سوقية ٪29.

4 توصيات مهمة

أكد أمين عام أوابك المهندس جمال اللوغاني حرص المنظمة على المتابعة المستمرة لتطورات ومستجدات السـوق العالميـة للغـاز، مـن خـلال إعداد دراسـات وتقاريـر دوريـة، تتعلق بتطـورات قطاع الغـاز الطبيعي، وانعكاسـاتها على الدول العربية.

وشـهد الاجتماع مناقشـة ورقة الأمانة العامة لمنظمة أوابك بعنوان «تطورات صناعة الغاز الطبيعي على الصعيديـن العربـي الدولي»، بالإضافة إلى أوراق أخرى، خلص المشـاركون فيها إلى عدد من الاسـتنتاجات والتوصيات، وهي:

أهميـة دور الغـاز، ليـس فقـط فـي عملية تحـول الطاقة، بـل بصفته مصدرًا رئيسـًا في منظومـة الطاقة مستقبلًا .

تنويـع مصـادر إمـدادات الغـاز وعدم الاعتمـاد على مصدر واحد لتعزيـز الأمن الطاقي، وهـو ما يحققه الغاز المسـال الذي أسـهم بتعزيز أمن الطاقـة في أوروبا.

تأكيـد أهميـة الاسـتثمار بقطـاع الغاز الطبيعـي في الـدول العربية، والعمل على اسـتعماله فـي القطاعات الاقتصاديـة كافة، للاسـتفادة مـن مزاياه الاقتصاديـة والبيئية.

تأكيد أهمية الدول العربية بصفتها موردًا موثوقًا وآمنًا ومستدامًا للغاز الطبيعي للأسواق العالمية، وأهمية العلاقات الإستراتيجية مع الأطراف الدولية.

ولفت اللوغاني إلى أن تقارير ودراسات الأمانة العامة للمنظمة أصبحت مصدرًا مهمًا للمؤسسات والهيئات

الوطنية والإقليمية، وتحظى باهتمام قبل المؤسسات الإعلامية، مشيرًا إلى حرص المنظمة على المشاركة في مختلف الفعاليات الإقليمية والدولية لإبراز وجهة نظر دولها الأعضاء بشأن تطورات أسواق الغاز.

وأوضح أمين عام أوابك أن الأمانة العامة للمنظمة تسهم بفعالية في لجنة خبراء الغاز التابعة للأمم المتحدة في جنيف، إذ قدّمت مؤخرًا رؤيتها بشأن تنافسية إنتاج الهيدروجين الأزرق، والتي أكدت فيها أن المنطقة ستصبح أكبر مصدر للأمونيا الزرقاء بحلول عام 2030.

شكراً